Journal Of the Iraqia University (76-1) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

البنية الذهنية للنحو عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تجليات التفكير ما فوق القاعدة النحوية – قراءة تطبيقية في كتاب التعليقة

أ.م.د. ميساء طه خماس

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

Assistant Professor Dr. Maysaa Taha khammas / Mustansiriyah University / College of Arts / Department of Arabic Language
dr.maysaal@uomustansiriyah.edu.iq

The Mental Structure of Grammar in Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH): Manifestations of Metagrammatical Thinking – An Applied Reading of Al-Ta‘liqa

ملخص باللغة العربية :

هذا البحث يهدف إلى الكشف عن تجليات التفكير ما فوق القاعدة النحوية عند أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) من خلال نماذج تطبيقية منتقاة من كتاب التعليقة ، وقد كان منهج البحث هو إبراز البنية العقلية ، والفكرية التي انطلق منها أبو علي الفارسي في تأصيل الظواهر النحوية، مبيّناً كيف تجاوز حدود القاعدة إلى فضاء أوسع من التحليل ، والتأويل، فاعتمد البحث منهجًا تحليليًا وصفياً يمزج بين القراءة التراثية والمعالجة اللسانية الحديثة ، بهدف الكشف عن الأسس المعرفية ، والفكرية التي شكلت رؤية أبي علي الفارسي في دراسة النحو ، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفارسي لم يتعامل مع القاعدة النحوية بوصفها حكماً شكلياً مغلقاً، بل بوصفها أداة تفسيرية خاضعة للعلل الدلالية والسياقية والذهنية ، وما اتسهم هذه الرؤية في بناء تصور جديد لما يُعرف بالتفكير ما فوق القاعدة النحوية. . **الكلمات المفتاحية : ما فوق القاعدة النحوية ، كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي .**

ملخص باللغة الإنكليزية :

This study aims to reveal the manifestations of metagrammatical thinking in the work of Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH) through selected applied examples from his book al-Ta‘liqa. The research methodology focused on highlighting the mental and intellectual structure from which Abu Ali al-Farsi approached the foundation of grammatical phenomena, showing how he transcended the limits of the rule to a broader space of analysis and interpretation. The study employed a descriptive-analytical approach that combines traditional readings with modern linguistic treatment, aiming to uncover the cognitive and intellectual foundations that shaped Abu Ali al-Farsi’s vision in the study of grammar. The research is based on the hypothesis that al-Farsi did not treat the grammatical rule as a closed formal judgment, but rather as an interpretive tool subject to semantic, contextual, and mental considerations, and that this perspective contributed to the construction of a new conception of what is known as metagrammatical thinking.

المقدمة :

الحمد لله رب العرش العظيم الذي شرف العربية بكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، وجعل النحو علماً يُحفظ به لسان الأمة ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين ، يُعدّ علم النحو من أكثر العلوم العربية التي أسّست على السماع ، والقياس، غير أنّ بعض النحاة لم يتوقفوا عند حدود القاعدة، بل تجاوزوها إلى التفكير في مبدئها، وعلّتها، ومسوّغها، فصاروا يمارسون ما يمكن تسميته بـ (التفكير ما فوق القاعدة النحوية) ، مما يعنيه النظر في خارج القاعدة النحوية ، والبحث في مرجعياتها الذهنية ، والعقلية ، والنحوية ، واللغوية ، فإن الدراسات

النحوية لم تقف عند حدود القاعدة المقررة ، بل تجاوزتها إلى ما فوق القاعدة النحوية ، وهو حقل معرفي يعالج الأسس الفلسفية ، والذهنية ، والجدلية التي تحكم بتشكيل القاعدة نفسها ؛ إذ لم يكن النحو العربي – منذ نشأته – مجرد منظومة أحكام شكلية ، بل كان نظاماً تفسيرياً يسعى إلى فهم انتظام اللغة ، وضبطها ، غير أن مسار التقعيد أدى في بعض مراحله إلى تضخم الصياغة القاعدية حتى بدت القاعدة ، وكأنها معيار ثابت يُحاكم إليه النص ، غير أن بعض النحاة الكبار، وفي مقدمتهم أبو علي الفارسي ، تجاوزوا هذا التصور، فمارسوا قراءة نقدية للقاعدة ذاتها، ووجّهوا اهتمامهم إلى عللها ، ومجالات تطبيقها، وحدودها، وارتباطها بالمعنى والسياق ، ووجدتُ أن من أخصب النصوص التي تجلّت فيها هذه الظاهرة كتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ، إذ مارس المؤلف دور الناقد ، والموجه ، والمُحرر لآراء سيبويه ومَن بعده ، مما يجعل كتابه ميداناً خصباً لرصد تجليات التفكير **(ما فوق القاعدة النحوية)** ، فمثل كتابه مرجعاً بالغ الأهمية في دراسة النحو العربي، ليس فقط بوصفه شرحاً ، وتحليلاً للقاعدة النحوية التقليدية، بل أيضًا كمرجع للتفكير فوق القاعدة النحوية .يقصد بالتفكير فوق القاعدة النحوية هو محاولة تجاوز القاعدة الصريحة لفهم العلة النحوية ، والمعنى ، والغاية من الظواهر اللغوية ؛ وذلك من خلال وعي المتكلم بالسياق ، ودلالات المعنى، وليس مجرد الالتزام الحرفي بالألفاظ ، والقواعد التقليدية ، إذ يُعَدّ أبو علي الفارسي من أبرز نحاة القرن الرابع الهجري، وهو من كبار المفسرين لكتاب سيبويه ، فتم التركيز على عدة محاور:

. أولًا : تجاوز الظاهر إلى العلة ، والمسوغ النحوي .

. ثانيًا : الوعي بالمعنى والسياق في بناء القاعدة .

. ثالثًا : مقارنة آراء الفارسي بآراء النحاة الآخرين لتوضيح أثر هذا التفكير في المذهب النحوي العربي ، ومن خلال هذه النماذج التطبيقية ، يظهر أن الفارسي لم يكن يتقيد بالقوالب النحوية التقليدية فحسب، بل عمل على إدراك الهدف المعنوي للظاهرة النحوية واللغوية، وهو ما يمكّن الباحثين من فهم اللغة العربية بشكل أكثر ديناميكية وعمقاً ، وأن هذه التجليات تقدم فرصًا للاستفادة في الدراسات اللسانية الحديثة، خاصة في دراسة العلاقة بين المعنى ، والسياق ، والنص ؛ بهذا المنهج يسعى البحث إلى إبراز أثر التفكير فوق القاعدة النحويةعلى فهم الظواهر النحوية ، وتقديم قاعدة متكاملة للتطبيق ، والتحليل، مما يسهم في توسع آفاق البحث النحوي العربي التقليدي ، والمعاصر، وإن اختياري لموضوع هذا البحث ، الذي يتناول (ما فوق القاعدة النحوية) في كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي ، جاء انطلاقاً من الحاجة إلى دراسة الأبعاد الفكرية ، والنظرية للنحو العربي ، بما يتجاوز مجرد القواعد المقررة إلى ما وراءها من أسس عقلية ، ومنهجية ، ويُعد هذا البحث فرصة لفهم كيفية تعامل النحاة الكبار مع القاعدة النحوية ، وكيفية نقدهم لها ، وتوجيههم لها في ضوء رؤى أعمق، ما يعكس طابعًا جدليًا ، وفلسفيًا للنحو العربي ، ومن أبرز العلماء من تجلّت عنده هذه النزعة (أبو علي الفارسي) في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه ، إذ جمع بين عمق النظر التحليلي ، ورهافة الحسّ اللغوي، مما جعله يتعامل مع القاعدة بوصفها كياناً متحرّكًا لا جامداً ، وأن البحث في كتاب التعليقة ، نص لم يلقَ دراسة موسعة من لدن الباحثين مقارنة بالكتاب الأصلي لسيبويه ، فهو يتيح لنا فرصة لاستكشاف آفاق جديدة في دراسة الفكر النحوي ، وربطه بالمنهج النقدي ، والتحليلي المعاصر، وهو ما سيجعل هذا البحث يُعدُّ إسهامًا مميزًا في الدراسات النحوية ، واللغوية ، ويهدف هذا البحث الى وضع تعريف علمي دقيق لمفهوم ما فوق القاعدة النحوية ، وبيان أن أبا علي الفارسي يمثّل مرحلة انتقالية من النحو التقليدي إلى النحو الفلسفي العقلي ، واقتراح توظيف هذا المفهوم في الدراسات الحديثة بوصفه أداة نقدية لقراءة التراث، إذ ينطلق هذا البحث من سؤال محوري : كيف عالج أبو علي الفارسي القاعدة النحوية في ضوء ما وراءها من أسس فكرية ، ونظرية ، وما أظهره من تقديم نماذج تطبيقية تظهر تجليات هذا التفكير من خلال محوري البحث ، وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي المقارن ، مستنداً إلى قراءة داخلية لنص التعليقة ، ومقارنتها بمواقف نحوية سابقة ولاحقة ، للكشف عن البنية الفكرية التي تحكم اشتغال القاعدة النحوية عند الفارسي .

المحور الأول : الإطار العام للبحث :

وهنا سأبين الأساس النظري للبحث من خلال تعريف المصطلحات ، ومنهج أبي علي الفارسي في كتابه ، وأهمية كتاب التعليقة في التراث النحوي

. مصطلح القاعدة النحوية (تعريفها وموقف العلماء منها) :

. تعريف مصطلح القاعدة لغةً :

لفظة (القاعدة) في اللغة : الأساس الذي يُبنى عليه الشيء ، قال تعالى : **((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ))** (سورة البقرة : ١٢٧) ، أي أساسات البيت ؛ وبهذ تكون أصل الأس ، والقواعد : الأساس وقاعدة البيت أي إساسه (ينظر : ابن منظور ، (د.ت) : مادة : قعد) ، أي لفظة (القاعدة) تعني الأصل ، والأساس الذي يُعتمد عليه في بناء ما بعده .

. تعريف مصطلح القاعدة النحوية اصطلاحا :لم يرد مصطلح (القاعدة) عند أوائل النحاة ، بل استعملوا بدائلا مثل : (الأصل) هو " ما يبتني عليه غيره " (الجرجاني ، ٢٠٠٣ : ٣٢) ؛ أي " ما يثبت حكمه بنفسه ، وينبني عليه غيره " (الجرجاني ، ٢٠٠٢ : ٣٢) ، و(القياس) هو " إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر ، واختيار لفظ الإبانة دون الاثبات ؛ القياس مظهر للحكم لا مثبت " (الجرجاني ، ٢٠٠٢ : ١٨١) ، و(المطّرد) هو " التتابع ، والاستقامة اطراد القاعدة هو تتابعها ، وعدم تخلفها " (اللبدي ، ١٩٨٥ : ١٣٩) ، ومع تطور الدرس النحوي ظهر مصطلح (القاعدة) للدلالة على : حكم كلي يبيّن مواضع استعمال الظاهرة النحوية ، ويُرد إليه الجزئيات ، أي القاعدة هي " بمعنى الضابط ، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع أجزائه " (الجرجاني ، ٢٠٠٢ : ٤٠) ، أي القاعدة النحوية تكون بين الحكم والوظيفة ، فالقاعدة النحوية في اصطلاح الدرس العربي هي حكم كلي يُردّ إليه الجزئيات ، غير أن هذا الحكم لم يكن – عند كبار النحاة – مطلقاً من علله ،ففي كتاب سيبويه نجد حضور التعليل (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : متن الكتاب) ، غير أن الفارسي ارتقى بهذا التعليل من مستوى تفسير الظاهرة إلى مساءلة القاعدة نفسها (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن الكتاب).

. موقف العلماء القدماء :

– **سيبويه (ت ١٨٠هـ)** : لم يستعمل لفظ القاعدة ، ولكنه مارس عمل التقعيد عبر جمع الشواهد ، ووضع الأصول ، مثل قوله " هذا باب ينتصب فيه الخبر " (سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ٨٨) .

– **الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)** : لم يستعمل كلمة قاعدة، لكنه تكلم عن (الأصول والقياس) ، وهو ما يعادل القاعدة عندنا (ينظر : الزجاجي ، ١٩٥٩ : ٢٢)

– **ابن جني (ت ٣٩٢هـ)** : عرّف النحو بأنه: " انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره " (ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ٣٤) ، أي جعل اللغة على أصول مضطردة .

. موقف العلماء المتأخرين :

– **ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)** : أشار إلى أن القاعدة هي الأصل الذي تُرد إليه المسائل، فقال: " النحو ؛ إنما هو قوانين تُعرّف بها أحوال أواخر الكلمات العربية إعراباً وبناءً" (ابن هشام ، ١٩٨٧ : ١ / ١٢) .

– **السيوطي (ت ٩١١هـ)** : قال : " النحو هو القواعد التي يُعرف بها إعراب الكلام العربي " (السيوطي ، ٢٠١٠ : ١٤).

. موقف العلماء المعاصرين :

– **رمضان عبد التواب** : القاعدة النحوية هي: "حكم عام يضبط ظاهرة لغوية ، ويبيّن مواقع استعمالها" (عبد التواب ، ١٩٩٧ : ١٩٧) .

– **عبد القادر الفهري** : يوسّع المفهوم ليجعل القاعدة مرتبطة بالبنية الذهنية والدلالية، ويعدها إطاراً نظرياً يفسّر الظاهرة اللغوية (ينظر : الفهري ، ١٩٩٣ : ٢٢)إذاً القاعدة النحوية هي حكم كلي ينظم الاستعمال اللغوي والنحوي داخل النص ، ويضبط الجزئيات بردّها إلى أصل جامع ، وقد عني بها النحاة منذ سيبويه ، وإن لم يُصرّحوا بالمصطلح ، بل عبّروا عنه بألفاظ مثل (الأصل) ، و(القياس) ، و(المقيس عليه) (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ١٣ – ٢٣ ، ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ٣٤، و ابن هشام ، ١٩٨٧ : ١ / ١٢) ؛ وبهذا تكون دلالة المصطلح لغوياً (القاعدة تساوي الأساس) ، واصطلاحاً : حكم كلي ينظم الظواهر اللغوية ، والنحوية ، والقدماء لم يستعملوا اللفظ لكن مارسوا مضمونه (سيبويه، ابن جني) (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ١٣ – ٢٦ و ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ٣٤) ، والمتأخرون رسخوا المصطلح ، وقرنوه بالتعليم (السيوطي) (ينظر : السيوطي ، ٢٠١٠ : ١٤)، والمعاصرون : طوروا المفهوم ليدخل فيه البعد العقلي ، والدلالي (عبد القادر الفهري) (ينظر : الفهري ، ١٩٩٣ : ٢٢).

. مصطلح (ما فوق القاعدة النحوية) يشمل النشأة ، المفهوم ، والمجال :مصطلح (ما فوق القاعدة النحوية) يُشير إلى دراسة الأطر الفكرية ، والفلسفية التي تقوم عليها القواعد النحوية، أي النظر إلى النحو ليس كمجموعة قواعد جاهزة ، بل كنظام متكامل قائم على أسس عقلية ، ومنهجية ، ويمكن القول إن جذور هذا المفهوم بدأت مع نقاد النحو مثل : أبو علي الفارسي الذي لم يكتف بشرح كتاب سيبويه ، بل حاول تحليل ، وتوجيه القواعد ، وربطها بالمنطق ، والجدل، أي أنه تجاوز القاعدة المباشرة إلى التفكير حول أساسها ، ومبرراتها ، ودلالاتها المعنوية داخل النص . ومفهوم (ما فوق القاعدة النحوية) يعني النظر إلى القاعدة كحالة خاصة ضمن نظام أوسع ، ودراسة الأسباب ، والضوابط الفكرية التي تحدد القاعدة ، وصحتها ، والاهتمام بـ العلاقة بين القواعد ، والنصوص (القرآن الكريم ، الحديث النبوي ، كلام شعراً ونثراً) ، وكيف تتفاعل معها ؟ ، إذن ما فوق القاعدة النحوية هو مستوى أعلى من التحليل النحوي التقليدي يربط بين القاعدة ، ومقاصدها ، وأسسها العقلية ، ومستواها الفكري أو

النظري بما يتعالى على القاعدة نفسها ، فيفسّر أسباب وجود القاعدة ، واستثناءاتها ، ويدرس الخلفيات النظرية ، والنفسية ، والدلالية التي تتحكم في وضع القاعدة النحوية .

ومجال مصطلح (ما فوق القاعدة النحوية) يشمل عدة أبعاد هي :

. البعد النظري : دراسة القاعدة من منظور فلسفي ، ومنطقي.

. البعد النقدي : تحليل الأخطاء، الشذوذ ، والمسائل المختلف فيها بين النحاة .

. البعد التطبيقي : تفسير النصوص القرآنية ، والشعرية وفق أسس القاعدة العليا .

. البعد التاريخي : تتبع تطور القاعدة في المدرسة البصرية ، والكوفيّة ، وفهم كيفية تعامل النحاة الكبار مع القواعد النحوية داخل النص .

. ما فوق القاعدة النحوية تعريفه وتأصيله :

. تعريف المصطلح لغة :

التركيب (ما فوق) في اللغة يدل على العلوّ ، والتجاوز ، والزيادة ، والارتفاع ، وبقولهم : السماء فوق الأرض ، وأيضا العشرة فوق التسعة ، وقال تعالى: **((فوق كل ذي علم عليم))** (سورة يوسف : ٧٦) (ينظر : ابن منظور ، (د.ت) : مادة : فَوْقَ) ، فالمقصود : ما يعلو القاعدة ، ويجاوزها .

. تعريفه اصطلاحًا (من استنباط الباحثة) :

(ما فوق القاعدة النحوية) يقصد به : المستوى الذي يتجاوز حدود القاعدة النحوية المقرّرة ليكشف عن بُعد أعمق في التفكير النحوي، سواء من حيث التعليل ، أو التوجيه، أو الكشف عن علل العلل في النص ، أو المستوى الفكري الذي يعلو القاعدة الصريحة ، فيبحث في مبرراتها ، وحدودها ، واستثناءاتها ، وعلاقتها بالمعنى والسياق، ويجعل الحكم تابعاً للوظيفة لا العكس .

. جذور الفكرة عند القدماء :

– **سيبويه (ت ١٨٠هـ)** : مارس في (الكتاب) ما يمكن أن نسميه ما فوق القاعدة عندما لم يكتف بذكر الحكم، بل علّله ، وربطه بالقياس ، والاستعمال (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ٢٥ – ٢٦).

– **ابن جني (ت ٣٩٢هـ)** : أبرز في (الخصائص) أن ما وراء القاعدة أصولاً عقلية ، وقياسية، فقال : " النحو ؛ إنما هو استنباط علل تردّ الفروع إلى الأصول " (ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ٣٤) ، وأيضا تحدث عن (علل النحو) ، وكيف أن بعض القواعد مبنية على علل عقلية، وهو أقرب لفكرة (ما فوق القاعدة) (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ : ٢ / ١٠).

– **أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)** : في (التعليقة على كتاب سيبويه) مارس نقد القاعدة ، وتجاوزها، فأوضح مواطن الخلل في بعض الأصول ، وهو أنموذج عملي لفكرة (ما فوق القاعدة) ، ويُحلل العلل ما وراء القواعد النحوية ، ويربط القواعد بالسياق ، والمعنى ، ويُظهر مرونة في تطبيق القواعد بناءً على السياق في داخل النص ، وهذا المنهج يُظهر تجاوزاً للقاعدة التقليدية نحو فهم أعمق للغة ، والنحو ، ونجده أيضا يعرض تأملات نقدية تتجاوز تقرير القاعدة النحوية إلى البحث في عللها ، ودوافعها (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٥٥) .

. عند المتأخرين :

– **ابن هشام (ت ٧٦١هـ)** : في (مغني اللبيب) تجاوز عرض القواعد إلى تحليل عللها النحوية ، وربطها بالمعنى ، والسياق (ينظر : ابن هشام ، ١٩٨٧ : ١ / ١٥) .

– **السيوطي (ت ٩١١هـ)** : في (الاقتراح) تحدث عن أصول النحو ، وفلسفة القياس، وهو ما يدخل ضمن أفق ما فوق القاعدة النحوية (ينظر : السيوطي ، ٢٠١٠ : ٢٢) ، وأيضا فرّق بين الأصول (ما يشبه القاعدة) ، والعلل ، والاتجاهات الفكرية (ما يشبه فوق القاعدة) (ينظر : السيوطي ، ٢٠١٠ : ١٤) .

. عند المعاصرين :

– **محمد حماسة عبد اللطيف** : تكلم عن أن النحو ينبغي أن يُقرأ في ضوء التفكير العقلي الذي أنتجه ، لا كقواعد نحوية جامدة (ينظر : عبد اللطيف ، ٢٠٠٠ : ٣١ – ٣٥).

– **عبد القادر الفهري** : يرى أن القاعدة النحوية لا تكفي وحدها في بيان النص النحوي، بل هناك مستوى أعمق (المكوّن العقلي ، والدلالي) يوجّه القاعدة النحوية (ينظر : الفهري : ١٩٩٣ : ٣٦) ، ويذكر أيضا أن هناك (قواعد فوق القاعدة النحوية) تتحكم في البنية ، مثل البنية الذهنية

، والدلالية ، الفلسفية داخل سياق النص النحوي (ينظر : الفهري ، ١٩٩٣ : ٢٢)وبهذا يكون الدلالة اللغوية للتركيب (ما فوق القاعدة) يساوي ما يعلوها ، ويتجاوزها ، واصطلاحاً يكون مستوى من التفكير النحوي يتجاوز مجرد الحكم إلى فلسفته ، وتعليله ، والقدماء مارسوا هذا المنهج ، وإن لم يصوغوا تسمية معينة لمصطلح (ما فوق القاعدة النحوية) (سيبويه ، ابن جني ، الفارسي) ، والمتأخرون عمّقوا الرؤية ، وربطوها بالسياق داخل النص (ابن هشام ، السيوطي) ، والمعاصرون أعادوا قراءة القواعد في ضوء المناهج الحديثة (عبد القادر الفهري ، محمد حماسة عبد اللطيف) ، في حين أظهرت الباحثة مصطلح (فوق القاعدة النحوية) بصورة علنية ، وخصّصتْ له دراسة تطبيقية في كتاب (التعليقة) للفارسي .

إذاً مصطلح (ما فوق القاعدة النحوية) ، هو مصطلح حديث يُراد به النظر في الأطر الفكرية ، والعلل النظرية التي تتحكم في وضع القاعدة النحوية داخل النص ، واستثنائها ، وينجلي هذا (في كتاب التعليقة على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٥٥) ، و نجده أيضاً في كتاب الخصائص لابن جني في مباحث العلل (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ : ٢ / ١٠) ، والسيوطي أيضاً في كتابه الاقتراح (ينظر : السيوطي ، ٢٠١٠ : ١٤) ، وهو ما ظهر في كتبهم المستوى الذي يعلو القاعدة النحوية ذاتها ليظهر نشأتها ، وتطورها ، ودلالتها داخل النص .

. التفريق بين ما فوق القاعدة النحوية ، وأصول النحو ، وفلسفة النحو :

. أولا : ما فوق القاعدة النحوية :

– **التعريف** : مستوى فكري أو نظري يعلو القاعدة نفسها ، يفسّر أسباب وجود القاعدة ، واستثناءاتها ، ويدرس الخلفيات النظرية ، والنفسية ، والدلالية التي تتحكم في وضع القاعدة النحوية (تعريف الباحثة) .

– **الوظيفة** : تفسير الظواهر النحوية بما وراء النصوص النحوية الجامدة ، أي البحث في علل العلل ، وتوجيه القاعدة النحوية ، واستكشاف البنية العقلية أو النفسية ، والدلالية وراءها (ينظر : عبد التواب ، ١٩٩٩ : ٩٥ – ١٠٧).

– **الخصوصية** : المصطلح اجتهاد من الباحثة ، وهو يمثل المستويات الفكرية ، والنظرية التي تتحكم في نشأة القاعدة النحوية، وتفسير استثناءاتها ، وتوجيه ظواهرها، أي أنه يبحث في خلفيات القاعدة النحوية لا في القاعدة نفسها ، ويركز أيضا على تطبيقات عملية تحليلية في النصوص مثل كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي ؛ وبهذا تكون القاعدة تساوي النص النحوي الجامد على سبيل المثال (أن الفاعل يأتي دائماً مرفوعاً) ، أما ما فوق القاعدة النحوية يساوي التصور الذي يجعل النحوي يضع هذه القاعدة ، ويستثني منها : القياس، والسماع ، والضرورة، والعلل النحوية، والنظرة النفسية ، والدلالية.

. ثانيا : أصول النحو :

– **التعريف** : مجموعة المبادئ والقواعد الأساسية التي يعتمد عليها النحوي لبناء النظام النحوي (القاعدة النحوية) ، مثل السماع ، القياس ، الضرورة، والعلل النحوية (ينظر : الأنباري ، ١٩٥٧ : ٨٠ و خان ، ٢٠١٢ : ١٥ – ١٦) .

– **الوظيفة** : استخراج القواعد النحوية ، وتحديد مواقعها الإعرابية (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ٣٤).

– **الخصوصية** : تتعلق بالمنهجية التقليدية للدرس النحوي ، وتركز على القواعد نفسها أكثر من البحث في خلفياتها الفكرية أو النفسية .

. ثالثا : . فلسفة النحو :

– **التعريف** : دراسة نظرية عامة للغة ، والنحو، تتعلق بالمعنى، والعلاقة بين الفكر ، واللغة، وأسباب وضع القواعد النحوية ، وعقلية النحويين في النظر للقاعدة النحوية (ينظر : جواد ، ١٩٦٨ : ٣ – ٦) .

– **الوظيفة** : التأمل في الغاية من القواعد اللغوية والنحوية ، وعلاقتها بالمعرفة البشرية ، والمنهج العقلي ما وراء النحو (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ١١٠ ، ٢٣٣).

– **الخصوصية** : فلسفة النحو أوسع ، وأشمل، يمكن أن تشمل ما فوق القاعدة النحوية ، ولكنها ليست تطبيقية أو مرتبطة مباشرة بتحليل نصوص محددة ؛ وبهذا تكون النتيجة : **ما فوق القاعدة** : تحليلية ، وتطبيقية ، تفسر القاعدة النحوية ، واستثناءاتها ، **وأصول النحو** : ووضع الأسس لاستخراج القواعد النحوية ، **ففلسفة النحو** : هي فلسفة نظرية شاملة ، تدرس الغاية ، وما راء القاعدة النحوية .

. الفرق بين المصطلحات الثلاث باختصار :

المصطلح	التركيز	الطابع	التطبيق

ما فوق القاعدة	تفسير القاعدة واستثناءاتها	تحليلي وتطبيقي	تحليل نصوص مثل كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي
أصول النحو	أسس القواعد	تأسيسي	استخراج القواعد وتطبيقها
فلسفة النحو	الغاية الفكرية من القواعد	نظري شامل	دراسة فلسفية عامة للغة

. المقارنة بين ما فوق القاعدة ، والنقد التقليدي للشذوذ النحوي أو تصحيح الإعراب :

سأتناول هنا الفروق الجوهرية في التعامل مع الظواهر النحوية الخارجة عن القياس: النقد التقليدي للشذوذ النحوي ، تصحيح الإعراب ، ما فوق القاعدة النحوية ، ويهدف إلى إبراز تطور النظرة النحوية إلى النصوص ، وكيف انتقل النحاة من مرحلة التخطئة ، والتصحيح إلى مرحلة اعتبار النص نفسه مصدراً لتطوير القاعدة النحوية .

. ما فوق القاعدة :هذا مصطلح حديث يتجاوز فكرة التصحيح ، والتخطئة ، إذ ينظر إلى الظاهرة بوصفها تطويراً للنظام النحوي نفسه ، يعني نحاكم القاعدة بالنص بعيداً عن أن نحاكم النص بالقاعدة ، ونرى إن كان النص يفتح مجالاً لتوسيع أفق القاعدة ، وباللإضافة الى ذلك تدخل المفاهيم الآتية على مصطلح ما فوق القاعدة النحوية ، نحو : المرونة النحوية ، الاستثناء الإبداعي ، التوسع الدلالي ، إذ نرى الظاهرة ما فوق القاعدة النحوية على أنها إبداع أو توسّع مشروع لا مجرد شذوذ .

. وظيفة التصحيح في الأوجه الإعرابية :

هي وظيفة شارحة ، غايتها إيجاد توجيه إعرابي يوافق القاعدة النحوية أو يتأوّل ليُلحق النص بالقياس، وغالبًا يكون دفاعيًا عن النصوص القرآنية الكريمة أو الشعرية.

. النقد التقليدي للشذوذ النحوي :

معناه أن يعمل على ضبط النصوص الخارجة عن القياس أو المخالفة للقواعد المقرّرة ، وغالباً يتجه إلى التخطئة أو التصحيح ، مثل قولهم : هذا شاذ ، أو هذا خطأ ، أو هذا ضرورة شعرية ، هو إذن عمل وصفي – تصحيحي يعتمد على القاعدة النحوية بوصفها معياراً ثابتاً ، وهنا سأوضح الفروق بينهم بجدول كألآتي :

ما فوق القاعدة النحوية	**تصحيح الإعراب**	**النقد التقليدي للشذوذ النحوي**	**الجانب**
النص أسبق من القاعدة، والقاعدة قابلة للتطوير بالنصوص	الدفاع عن النص عبر إرجاعه للقاعدة بتأويل إعرابي	القاعدة معيار ثابت ، وكل خروج عنها يُعَدّ شذوذاً أو ضرورة	المنطلق
توسيع أفق القاعدة وإدماج الاستثناءات	التبرير والتوجيه	الكشف عن الانحراف والتخطئة	الهدف
إدخال مفاهيم جديدة : المرونة، الإبداع، الدلالة	إيجاد توجيهات إعرابية وتأويلات	جمع الشواهد الشاذة وتصنيفها	الآلية
يُنظر له كابتكار لغوي أو توسع مشروع	مقبول بعد التأويل	يُعدّ عيباً أو ضرورة شعرية	الموقف من الشاذ
تنظيري–إبداعي (يُعيد تشكيل القاعدة)	وصفي – تأويلي (دفاعية)	وصفي – تقويمي (معيارية)	القيمة العلمية
اعتبار الحذف / العدول توسعاً دلالياً يشرّع قاعدة جديدة	قولهم : (التقدير كذا)	قولهم: (هذا شاذ عن القياس)	أمثلة

ونستنتج هنا :

. إن النقد التقليدي يركز على المعيار (القاعدة) ، ويصحح النص .

. إن تصحيح الإعراب هو محاولة إرجاع النص للقاعدة بتأويل .

. إن ما فوق القاعدة يركز على الإبداع (النص نفسه) ، ويجعل القاعدة قابلة للتوسع أو المراجعة.

. أهم المفاهيم الأساسية لمصطلحات ما فوق القاعدة النحوية :

المرونة النحوية ، الاستثناء الإبداعي ، التوسع الدلالي

. المرونة النحوية :هي قدرة النظام النحوي على استيعاب تنويعات الأسلوب النحوي ، والاستعمال الخارجي للنص النحوي ، وعدم الجمود أمام ما يبدو (خارج القاعدة) ، وهو مبدأ نظري يعترف بأن اللغة العربية حية ، وليست جامدة ، إذ وردت إشارات لها عند ابن جني في كتابه (الخصائص) حين قال : " كثرة الشواهد تدل على أن القياس ليس حدّاً جامداً " (ابن جني ، ١٩٥٥ : ٢ / ٤٠ – ٤٥)

. الاستثناء الإبداعي :هو يقصد به الحالات التي تخرج عن القياس ليس خروجاً اعتباطياً ؛ إنما خروجٌ يضيف طابعاً فنياً أو دلالياً للنص (خصوصًا في القرآن الكريم ، والشعر العربي) ؛ أي أن شارح النص يبتكر استثناءً يحوّله فيما بعد إلى شاهد معتبر يضيف طابعًا فنياً أو دلالياً ، وهذا يظهر بوضوح عند السيوطي في كتابه (الاقتراح) إذ أشار إلى أن بعض الضرائر صارت شواهداً يُعتمد عليها (ينظر : السيوطي ، ٢٠١٠ : ١١٩) .

. التوسع الدلالي :نعني به الخروج عن القاعدة ليس لغرض نحوي بحت ، بل له هدف معنوي ، وبلاغي ، مثل : الحذف أو التقديم أو العدول ، فيتوسع النحويون في قبول البنية النحوية في النص ؛ لأنها تؤدي معنى أعمق ، أي الخروج عن القاعدة النحوية لغرض معنوي أو بلاغي ، وتناول هذا عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) في حديثه عن الحذف ، والعدول ، وبيّن أن المعنى هو الذي يفرض نفسه للتغيير في بنية النص (ينظر : الجرجاني ، ٢٠٠٧ : ١٨١ – ١٨٥).

– **منهج أبي علي الفارسي في كتاب التعليقة ، واهمية الكتاب في التراث النحوي :** كان كتاب (التعليقة على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي أثر كبير في مسيرة النحو العربي ، وتطوره ، وهنا سأعرض منهج أبي علي الفارسي في كتابه ، مع إبراز أهمية كتاب التعليقة في التراث النحوي ؛ وهنا يُعَدّ أبو علي من أعظم نحاة القرن الرابع الهجري في شرح كتاب سيبويه ، إذ له قدرة كبيرة على التحليل الدقيق لكتاب سيبويه ، وتوجيه النصوص القرآنية ، والشعرية في الكتاب ، واتبعه تلاميذ كبار من أبرزهم : ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي وصفه بأنه شيخنا الإمام ، وكذلك الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ، وابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، وفيما يلي عرض لمنهجه في كتابه التعليقة ، مع إبراز أهمية كتاب (التعليقة) في التراث النحوي (ينظر : البغدادي ، (د.ت) : ٧ / ٢٨٥، ابن الانباري ، ١٩٨٥ : ٢٣٢ ، القفطي ، ١٩٨٦ : ١ / ٣٠٨ ، ابن خلكان ، ١٩٧٨ : ٢ / ٨٠ ، و السيوطي ، (د.ت) : ١ / ٤٩٦) .

. أولاً : منهج أبي علي الفارسي في دراسة النحو ، واللغة في كتاب (التعليقة) :

• **الاعتماد على كتاب سيبويه :** جعله محوراً لدراسته ، وفسّر قضاياه ، وأبدى فيها الرأي النقدي النحوي ، واللغوي ؛ لذا عُدّ أبو علي الفارسي (المفسِّر الأكبر) لكتاب سيبويه (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة) .

• **التحليل العقلي ، والمنطقي :** أدخل أبو علي الفارسي في تحليله النحوي في كتاب (التعليقة) أدوات القياس العقلي ، والتعليل المنطقي في تحليله للنص ، فكان يُعلل الظواهر تعليلاً دقيقاً، متأثراً بالمنطق ، والفلسفة في عصره ، بالإضافة الى ذلك استعان الى تحليل بعض النصوص على ما جاء ما فوق القاعدة النحوية (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة)

• **التوسع في الشواهد :** استشهد بالنصوص القرآنية ، والشعرية ، واللغوية المعاصرة في عصره ، أي لم يقتصر على الشواهد الشعرية ، والقرآنية في كتاب سيبويه ، بل استشهد أيضاً بالنصوص اللغوية ، والنحوية المتداولة في عصره في تحليل النص ، مما أعطى للنحو بعداً عملياً حياً (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة).

• **الجدل والمناقشة :** ناقش الآراء البصرية ، والكوفية في المسائل اللغوية ، والنحوية ، ورجّح بينها بالحجة ؛ وبهذا لم يكتفِ بالنقل عن السابقين ، بل يعترض على الآراء ، ويوازن بينها (خصوصاً بين البصريين والكوفيين)؛ وبهذا تظهر قدرته على الترجيح الآراء (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة).

• **المنهج النقدي :** اتسم منهجه بالتحليل ، والاعتراض ، والترجيح ؛ أي أنه كان محللا ، وناقداً بارعاً، يوازن بين الروايات ، والآراء اللغوية والنحوية، ويرد على المخالف بالحجة ، والبرهان ، ويخرج في بعض الأحيان على ما فوق القاعدة النحوية (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة)

. ثانياً : أهمية كتاب التعليقة في التراث النحوي :

• يعدُّ من أهم الكتب التي شرحت كتاب سيبويه ، وحفظ به الكثير من آراء سيبويه التي كان يصعب ، ويُشكل فهمها على النحاة في كتاب سيبويه . (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة).

• تمثل كتاب التعليقة مرحلة متطورة في شرح النحو البصري ، وتوضيح مسائله الدقيقة ، وكيفية التعامل مع النصوص اللغوية المعقدة (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة).

• أصبح مرجعاً رئيساً في دراسة الجدل النحوي بين البصريين والكوفيين (ينظر : الأنباري ، ٢٠٠٧ : متن كتاب الإنصاف في مسائل و الخلاف بين البصريين والكوفيين) .

• أسهمت آراء الفارسي في كتابه التعليقة في تكوين مذهب نحوي عند تلامذته مثل ابن جني ؛ إذ نقلوا عنه الكثير من الآراء في المسائل اللغوية والنحوية (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ١٦ – ٢١ و دراسة المحقق)

• اصبح الكتاب أساساً للمناهج التعليمية في النحو بعد القرن الرابع الهجري ؛ لأنه ربط بين الأصالة في كتاب (سيبويه) ، والتجديد (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : متن كتاب التعليقة) .

• كان الكتاب حلقة وصل بين (الكتاب) لسيبويه ، و(المغني) لابن هشام (ينظر على سبيل المثال : ابن هشام ، ١٩٨٧ : و ١ / ٣٠ ، ٢٢٠ ، ٢٣٥ ، ٢ / ٧٦٥ ، ٧٨١ ، ٧٨٦) .

• أثّر الكتاب بصورة غير مباشرة في مصنفات ابن مالك ، من خلال نقولات ابن جني المتأثر بالفارسي (ينظر على سبيل المثال : ابن مالك ، ١٩٨٢ :، ١ / ٩٩ ، ٢٧٥ ، ٥٠٨ ، ٢٧٤ ، ٢ / ٢ / ٦٩٦ ، ٩٤٨ ، ٣ / ١٤١١، و ١٤١٨ ، ١٥٩٢ ، ٤ / ٢١٦١).

• يعدُّ من أكبر الشروح التي مهّدت لتطور النظرية النحوية العربية.

ويتضح لنا من دراسة منهج أبي علي الفارسي تفوقه في التحليل النحوي ، والاعتماد على عقليته النقدية مما جعله من أبرز نقّاد كتاب سيبويه ، إذ لم يكتفِ بالنقل بل أبدى الرأي ، ووازن بين الآراء المختلفة.

أما كتاب (التعليقة) ، فهو جسرٌ بين الأصالة ، والتجديد ، إذ حفظ كثيراً من آراء سيبويه ، وتفسيراته ، وأصبح مرجعاً أساسياً في دراسة النحو ، واللغة ، مما أسهم في نقل الفكر النحوي إلى طلبة العلم ، وتأثيره غير المباشر على المصنفات اللاحقة مثل كتب ابن مالك ، وابن هشام ، وبالتالي يمثل الفارسي ، وكتابه خطوة محورية في تطور النظرية النحوية العربية ، بين المحافظة على القاعدة النحوية ، وبين القدرة على الابتكار ، والتوسيع الدلالي .

. المحور الثاني : تجليات التفكير ما فوق القاعدة في كتاب التعليقة :

يتناول هذا المحور دراسة تجليات التفكير ما فوق القاعدة النحوية في كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي ، ويهدف هنا إلى إبراز كيفية تجاوز الفارسي للقاعدة التقليدية نحو فهم العلة ، والمعنى ، والغاية من الظواهر اللغوية والنحوية ، مع مراعاة السياق ، ودلالات المعنى داخل النص ، ونقد القياس الصوري ، والوعي بالمعنى ، والسياق في بناء القاعدة النحوية ، مع مقارنة آرائه بآراء النحاة الآخرين مثل سيبويه ، وابن جني ، وغيرهم ، وهنا سأذكر بعض الظواهر (تجليات التفكير ما فوق القاعدة) التي حللها الفارسي في كتابه على شكل مطالب ، وهي كالآتي

. المطلب الأول : اجتياز ظاهر القاعدة إلى باطنها (علّتها ومسوّغها) :

يُبرز الفارسي في (التعليقة) وعياً نحوياً يتجاوز ظاهر القاعدة إلى ما وراءها من علل ومسوّغات، إذ لا يكتفي بالحكم الإعرابي المجرد، بل يعلّل الاختيار النحوي استناداً إلى العلّة النفسية أو المعنوية ، مثال ذلك تحليله لاختلاف البنية بين الفعل ، والاسم في مواضع التقديم والتأخير، إذ يرى أن الأصل العقلي لا يُلزم بظاهر القاعدة إذا كان في مخالفتها ما يحقّق اتساق المعنى ، ذكر الفارسي في كتابه " واعلم أن ما جرى على خلاف الأصل ؛ إنما يُقاس على وجهه إذا وجد له علّة تعود إلى المعنى أو المقام " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٨٨) ، هذه المقولة تُعبّر عن تجاوز الظاهر من القاعدة إلى العلة، إذ يشير الفارسي إلى أن القاعدة النحوية لا تكون ملزمة إلا إذا وُجدت علة تبرر الاستثناء ، وهذه العلة يجب أن تكون معنوية أو سياقية ، وليست مجرد شكلية ، ووجه التجلي تجاوز الظاهر إلى العلة ، فالمسوّغ عنده ليس شكلياً بل وظيفيّ معنوي ، و يُركّز الفارسي هنا على العلة المعنوية ، والسياقية كأساس لتبرير الاستثناءات من القواعد النحوية (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٨٨ – ٩٣) ، والكلام عن وجوب أن تكون العلة واضحة ، ومقنعة ، وأن القياس لا يُقبل إلا إذا كان مستنداً إلى دليل قوي ، ويظهر الفارسي وعيًا عميقًا بالمعنى ، والسياق في بناء القاعدة النحوية، مما يجعله يتجاوز المنهج التقليدي الذي يعتمد على الشكل الظاهر، وهذا التوجه يُعدُّ خطوة متقدمة نحو التجديد النحوي، إذ يُعطي الأولوية للوظيفة الدلالية ، والسياقية على القواعد الشكلية الجامدة، والزجاجي يناقش فكرة أن العلل يجب أن تكون معللة بالدليل،

وأن القياس وحده لا يكفي دون دعم سمعي أو منطقي (ينظر : الزجاجي ، ١٩٨٩ : ٦٤ – ٦٦)، وتجاوز الظاهر إلى العلة ، فالقاعدة ليست مطلقة، والمسوغ ليس شكلياً بل وظيفي معنوي ، أي أن أي خروج على قاعدة ظاهرية يجب أن يكون مبرراً بعلة عقلية أو معنوية، مرتبطة بالمعنى أو المقام في الكلام، لا بمجرد الشكل أو القياس ، وابن جني يُؤكد على أهمية السماع في تحديد القواعد النحوية ، ويُعدُّ أن القياس يجب أن يكون مدعوماً بالاستعمال اللغوي الفعلي (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ١١٦ – ١١٨ ، ٣٥٧) ، أي القياس مقبول عنده إذا كان مدعوماً بالسماع ، والاستعمال الفعلي، وإلا فلا اعتبار له ؛ وبهذا يكون الفارسي تجاوز الظاهر إلى العلة ، والسياق، لكنه أكثر مرونة في ربط الحكم بالمعنى النفسي أو البلاغي ، وكذلك الزجاجي يُبرز وعياً بالعلّة ، والوظيفة الدلالية، متجاوزاً المنهج الجامد القائم على الشكل ، والقياس الصوري ، وأما ابن جني فخالفهما يميل للسمع ، والقياس المدعوم بالاستعمال ، أي بين التقليدي ، والوظيفي ، وذكر الفارسي في موضع آخر ربط الحكم النحوي بالوظيفة الدلالية (الاستقلال المعنوي) لا بالعلامة الشكلية فقط بقوله : " لأن المبتدأ مستقل في إفادته ، فاستحق الرفع كما استحق الفاعل ذلك لاستقلاله بالفعل " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٧) ، إذ القاعدة ليست غاية بل وسيلة ، والفارسي يرى أن القواعد النحوية وسيلة لتفسير السلوك اللغوي ، وليست مجرد شكل يجب اتباعه ، وأن فهم السبب وراء القاعدة أهم من مجرد تطبيقها الصوري ، والربط بين الحكم النحوي والمعنى المراد للنص ، ورفع المبتدأ لا يُفهم من مجرد القاعدة، بل من علة معنوية : استقلال المبتدأ في المعنى، تمامًا مثلما يستحق الفاعل الرفع لاستقلاله في الفعل ، وهذا يعني أن الفارسي يولي الدلالة ، والوظيفة أهمية أكبر من الشكل ، وتجاوز الظاهر إلى العلة ، والفارسي لا يكتفي بما تفرضه الصورة الصورية للكلمة أو موقعها في الجملة، بل يبحث عن العلة الحقيقية وراء الرفع أو أي حكم نحوي ؛ وبهذا يربط الفارسي الرفع في المبتدأ باستقلاله المعنوي، لا بمجرد موقعه التركيبي ، فالعلامة الإعرابية عنده نتيجة لوظيفة ذهنية ، لا شكلاً مفروضاً هذا يفتح المجال لفهم اللغة بطريقة أكثر مرونة ، وديناميكية ، فمنهجه هنا يشبه اللغويات الحديثة ، وما فعله الفارسي يشبه اليوم النحو الوظيفي (ينظر : ابراهيم ، ١٩٦٩ : ٢ ، عاشور ، الحوامدة ، ٢٠٠٣ : ١٠٥ ، عوض ، ٢٠٠٠ : ١٠ ، و المتوكل ، ٢٠٠٦ : ٤٥)، والنحو التداولي (ينظر : خلفية ، ٢٠١٢ : ١٠٧ و عبد الرحمان ، ٢٠١٢ : ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦) ، إذ تُفهم القاعدة بوصفها أداة لفهم معنى الكلام ، والسياق في النص ، وليس مجرد قاعدة جامدة ، وهناك موضع آخر أيضا تحدث فيه الفارسي عن تقديم المفعول به على الفعل ، لا يعدّه الفارسي خروجاً على القاعدة ، بل توسيعاً لها متى ما وجدت العلّة المعنوية بقوله : " وقد يُقدَّم المفعول لما في ذلك من قصد تخصيصه أو الاهتمام به " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٢١٤) ، وفي هذا النص ضمن شرحه لمواضع تقديم المفعول به وتأخيره ، إذ يناقش العلاقة بين الترتيب النحوي ، والغاية البلاغية، مبيناً أن التقديم لا يُعد شذوذاً بل توسيعاً للقاعدة متى ما وُجدت علّة معنوية ، وإدراكه أن النظام النحوي قابل للمرونة ، وأن التغيير في الترتيب يستند إلى علّة بلاغية ، ودلالية، أي يخضع للمقاصد البلاغية ، والمعاني التي يريدها المتكلم ، لا إلى شذوذ أو السماع الخاص ، والعلّة المعنوية عنده تتمثل في التخصيص ، والاهتمام ، مما جعل التقديم وسيلة دلالية تداولية ، لا مجرد تغيير في الترتيب ، وأما سيبويه يرى الجواز في تقديم المفعول به على الفعل إذا أُمن اللبس دون توسع في العلة البلاغية (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ٤٥) ، والزجاجي ذكر التقديم لأغراض بلاغية كتخصيص المقصود (ينظر : الزجاجي ، ١٩٨٩ : ٧٣) ، والتقديم وجه من وجوه البيان لا يخالف القاعدة (ينظر : الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ١ / ١٩٨٢) ، وفهنا نجد أن التقديم وسيلة دلالية وظيفية تمس بُنية المعنى (ينظر : الراجحي ، ١٩٧٩ : ١٤٥ – ١٥٥; و حسان ، ٢٠٠٦ : ٢٣١) ، فالفارسي يقدّم تصوراً نحوياً تداولياً مبكراً؛ إذ يرى أن البنية النحوية ليست شكلية بل خاضعة للمعنى ، والسياق ، والتقديم عنده ليس خرقاً بل استجابة لحاجة تواصلية ، مما يقرب فكره من النحو الوظيفي الحديث ، وبقراءته العميقة لظاهرة التقديم والتأخير أسّس الفارسي رؤية نحوية وظيفية تداولية قبل ظهورها في العصر الحديث بمئات السنين ، إذ جعل العلّة المعنوية ، والبلاغية مبرراً نحوياً مشروعاً، لا خروجاً على النظام النحوي التقليدي .

ـ المطلب الثاني : نقد الفارسي للقياس والمطابقة الصورية :

يتّخذ الفارسي موقفًا نقديًا من القياس الصوري الجامد، إذ يرى أن الاعتماد المطلق على القياس يؤدي إلى إهمال روح اللغة ، فهو يوازن بين القياس ، والسماع، ويقدّم المعنى إذا تعارض مع القياس ، إذ قال : " وليس كل ما طرد في القياس جاز استعماله، إذ اللغة أوسع من أن تضبط بحدّ واحد " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٨٩) ؛ بذلك يجعل القياس أداة تفسير لا أداة إنشاء ، ويقيده بالسماع والمعنى، وهو موقف يقترب من طرح ابن جني في كتاب الخصائص (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ / ١ / ١١٠ – ١٣٣) ، لكنه أكثر وضوحاً في تغليب الوظيفة ، ويُعدّ هذا النص لأبي علي الفارسي من النصوص النحوية التي تكشف عن وعي مبكر بحدود القياس النحوي ، واتساع اللغة ، ويظهر التفكير ما فوق القاعدة النحوية في تحرير العلاقة بين القياس ، والوظيفة الدلالية ، أي إن القاعدة ليست مطلقة بل نسبية تابعة للمقام ، والقياس النحوي ليس مطلقاً، وأن اللغة أوسع من أن تُحبس في أطر جامدة ، فهو يفرّق بين القياس العقلي الصرف ، والواقع اللغوي الذي تحكمه الاستعمالات ، ومقاصد

المتكلمين ، ويؤكد الفارسي أن اللغة كائن حيّ يتطور بتطور الاستعمال ، مما يدل على وعي تداولي مبكر يربط صلاح القاعدة بالسياق ، والمعنى ، وهذا النص يظهر تجلياً من تجليات التفكير ما فوق القاعدة ، إذ تجاوز الفارسي ظاهر القاعدة إلى علّتها ، ومجال تطبيقها الواقعي ، وأما سيبويه اعتمد القياس أساساً لتقعيد النحو، لكنه اشترط أن يُستدل له من كلام العرب (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ٢٨٥) ، والزجاجي من الذين شدّدوا على أن الأصل في القياس محاكاة العرب لا العقل (ينظر : الزجاجي ، ١٩٨٩ : ٩١) ، وأما الرضي رفض الإفراط في القياس ، وإذ ذكر إن كثيراً منه يرده الاستعمال (ينظر : الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢ / ١١٣) ، وابن هشام أقرّ بمحدودية القياس ، وربطه بالمقام ، والمعنى (ينظر : ابن هشام ، ١٩٧٨ : ١ / ٣٧) ؛ وبهذا تكون اللغة نظاماً مفتوحاً تحدده الوظيفة ، والتداولية (ينظر : حسان ، ٢٠٠٦ : ١١١) ؛ والفارسي بهذا النص نقل الفكر النحوي من المنطق الصوري إلى المنطق التداولي ، فهو يرى أن صلاح القياس مرتبط بالمعنى ، والاستعمال لا بالطرد العقلي ، وأن اللغة ليست نظاماً مغلقاً ، بل تفاعل بين القاعدة ، والسياق ؛ وبهذا يكون الفارسي قد أسّس لمبدأ نحويّ جديد ألا وهو (**القاعدة تخدم الاستعمال ، لا تحكمه**) ، وهو في هذا النص تجاوز النحو التقليدي إلى نحوية وظيفية واعية بالاستعمال؛ فهو يرى أن اللغة لا تُحكم بالقياس وحده، بل بالعلة ، والمعنى ، والسياق ، وهذه الفكرة جعلته من أوائل من أدركوا مرونة النظام النحوي العربي ، وأن اللغة تعبير عن حياة الإنسان ، وتفكيره ، وذكر الفارسي في موضع آخر قوله : " والقياس ؛ إنما يُحتجّ به بعد ثبوت السماع ، فلا يُستغنى به عنه " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٩٦) ، فهو ينتقد التوسع المفرط في القياس ، ويؤكد أن اللغة لا تُقاس على نحو مطّرد ؛ أي أن القياس لا يمكن أن يكون أداة مستقلة لاستنباط الحكم النحوي، بل يجب أن يستند أولاً إلى السماع ثم يُنظر إلى المعنى ، وتقييد القياس بالتحقق الدلالي ؛ وبهذا يكون القياس وسيلة تكميلية ، وليس غاية أو قاعدة مطلقة ، والتقديم هنا للنص المسموع على القياس النظري يضمن أن الحكم النحوي لا يبتعد عن الاستعمال الفعلي للغة ، وأي الفارسي هنا يعكس وعياً دلالياً مبكراً ، وعدم الانصياع للتعميم النظري المطلق ، وربط القاعدة النحوية بالسماع أولاً ، والمعنى ثانياً ، وهذا يُظهر التفكير ما فوق القاعدة النحوي عند الفارسي، أي النظر للعلّة ، والدلالة قبل الشكل ، وأما سيبويه اعدّ القياس وسيلة استدلال بعد السماع ، لكنه أقل وضوحاً في تقيده بالمعنى (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٢ / ٢٨٧) ، وابن جني ذكر القياس لا يُستعمل إلا بعد تحقق السماع ، ويعطي أهمية للمعنى ، والسياق (ينظر : ابن جني ، ١٩٥٥ : ١ / ٥٥) ، وأما الزجاجي فرأى القياس بدون السماع قد يوقع في الخطأ (ينظر : الزجاجي ، ١٩٨٩ : ٩٣) ، والرضي صرح القياس محدود بالاستعمال ، ويجب ألا يتجاوز السماع (ينظر : الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢ / ١١٥) ؛ وبهذا تكون أولوية النص السمعي على القياس، ويعدُّ القياس وسيلة تفسيرية (ينظر : حسان ، ٢٠٠٦ : ١٢١) ، والفارسي يضع القياس في موقعه الصحيح ، إذ يعدُّ أداة تفسيرية ، وليست قاعدة مطلقة ، والمبدأ الأساس عنده هو السماع أولًا ، والقياس لاحقًا ، مما يحافظ على الأصالة اللغوية ، ويمنع التوسع النظري المفرط ، ورأي الفارسي هنا يوازي الاتجاهات الحديثة في النحو الوظيفي ، والنحو التداولي ، إذ يؤكد أولوية السماع على القياس ، ويقيد القياس بالتحقق الدلالي ، والمعنى المرتبط بالمقام، وهذه الرؤية للفارسي تجعل النظام النحوي أكثر مرونة ، وواقعية، وتؤسس لمفهوم النحو الوظيفي المبكر ، إذ توصف القاعدة أداة تفسيرية لا حكماً مطلقاً ، وفي موضع آخر ذكر أبو علي الفارسي مسألة المطابقة بين الفعل ، والفاعل في التذكير ، والتأنيث ، إذ يرفض الالتزام الصوري الجامد ، ويعلل الظواهر الخارجة عن المطابقة بعوامل معنوية بقوله : " وقد يُذكَّر الفعل ، والفاعل مؤنث إذا أُريد الجنس ؛ لأن الاعتبار للمعنى لا للفظ " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٥١٣) ، ويظهر هنا أن أبا علي الفارسي لا يقف عند حد القاعدة النحوية المقرّرة ، بل يتجاوزها إلى عللها المعنوية ، والدلالية، وهذا ما يُعدّ من مظاهر التفكير ما فوق القاعدة النحوية عنده ، وهذا النصّ يعبّر بوضوح عن رفض الفارسي القاعدة الصورية الجامدة في القواعد النحوية ، فهو لا يجعل المطابقة واجباً صوريّاً ، بل يرى أن النية الدلالية للمتكلم هي التي تحدد صيغة الفعل ، فإذا كان المقصود بالجملة الجنس العام ، لا الأنثى بعينها ، جاز تذكير الفعل ، حتى لو كان الفاعل مؤنثاً لفظاً ، وهذا الموقف يمثّل تغليب الوظيفة الدلالية على الصورة اللفظية ، وهو ما يمكن عده بعداً ما فوق القاعدة النحوية ؛ لأن الفارسي لا يكتفي بتوصيف الظاهرة ، بل يُرجعها إلى علة ذهنية ، ونفسية ترتبط بطريقة المتكلم في إدراك المعنى قبل النطق ، فاللغة عنده ليست نظاماً شكلياً جامداً، بل تعبير عن المعنى في الذهن ، والقاعدة النحوية تابعة لهذا المعنى ؛ ولهذا يقترب تفكيره من ما يمكن تسميته اليوم بـ (النحو النفسي أو الدلالي) ، أما سيبويه التزم غالباً بمبدأ المطابقة الشكلية، لكنه أجاز التذكير أحياناً مراعاةً للمعنى (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ٤٥) ، وابن جني تابع الفارسي في هذا الاتجاه ، فقال: " إنما يُعتبر في التذكير ، والتأنيث المعنى لا اللفظ إذا دلّ اللفظ على الجنس " (ابن جني ، ١٩٥٥ : ٢ / ١٣٨) ، وابن هشام الأنصاري أشار إلى هذا في كتابه (مغني اللبيب) إذ قال : " وقد يُذكّر الفعل مع الفاعل المؤنث إذا أُريد الجنس، وهذا كثير " (ابن هشام ، ١٩٧٨ : ٢ / ١١٦) ، ويُظهر هذا النص من التعليقة أن الفارسي يطبّق

منهجاً ما فوق القاعدة النحوية ، إذ يتعامل مع القاعدة النحوية بوصفها أداة لفهم المقصد الذهني للمتكلم لا قالباً صورياً جامداً ، وهذا يكشف عن نزعة تفسيرية نفسية ، ودلالية تتجاوز ظاهر التركيب إلى عمقه المعنوي عند الفارسي .

ـ المطلب الثالث : الوعي بالمعنى والسياق في بناء القاعدة :

تُبنى القاعدة النحوية في أصلها على ملاحظة الاستعمال اللغوي ، وهذا الاستعمال لا ينفصل عن المعنى والسياق؛ فالمتكلّم لا يُنتج البنية اللغوية ، والنحوية بمعزل عن مقصده الذهني ، والسياق الذي يحيط بالكلام ، ومن هنا يتجلّى الوعي بالمعنى ، والسياق بوصفه عنصراً جوهرياً في تفسير البنية النحوية ، وتوجيه ظواهرها ، والفارسي يتعامل مع القاعدة النحوية بوصفها بنية متحركة تتأثر بالمعنى ، والسياق، فهو يوجّه بعض الظواهر الإعرابية بناءً على الدلالة لا على الشكل ، وعنده تُعدّ القاعدة النحوية في جوهرها نتاجاً للتفاعل بين اللفظ ، والمعنى ، والسياق، إذ لا يمكن فهم البنية النحوية بمعزل عن المقاصد الذهنية للمتكلم ، ومن هنا فإن الوعي بالمعنى ، والسياق يمثل أحد المظاهر العميقة في الفكر النحوي العربي الحديث ، وهو ما تجلّى بوضوح عند أبي علي الفارسي الذي تجاوز ظاهر القاعدة إلى عللها المعنوية ، والنفسية، مؤكداً أن اللغة ليست نظاماً شكلياً جامداً ، بل كياناً حياً متحركاً يستجيب للمعنى ، والمقام ، وهنا سنفصل في هذا المطلب ثلاثة اتجاهات هي :

ـ أولًا : المعنى بوصفه محركاً للقاعدة النحوية :

يرى الفارسي أن المعنى هو الأصل في توجيه القاعدة النحوية ، وأن الاخذ بالتركيب يجب أن يكون للنية الدلالية لا للشكل الصوري ، وقد صرّح في التعليقة على كتاب سيبويه بقوله : " وقد يُذكَّر الفعل والفاعل مؤنث إذا أُريد الجنس؛ لأن الاعتبار للمعنى لا للفظ " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٥١٣) ، ويدل هذا النص على رفض الفارسي للصورية الجامدة، فهو يجعل النية المعنوية للمتكلم هي التي تحدد البنية النحوية، فيجيز التذكير مع الفاعل المؤنث إذا كان المقصود الجنس لا الأنثى بعينها ، في مثل قولهم: (قالت العربُ) ، ويمكن أن يُقال أيضاً (قال العربُ) ، رغم أن (العرب) لفظ مؤنث ، والفارسي يجيز التذكير هنا ؛ لأن المراد جنس العرب لا الأنثى ، أي أن المعنى العام هو الذي يحكم صيغة الفعل ، وإدراك العلاقة بين النية الدلالية ، والعلامة النحوية ، لا بين اللفظ والصورة فقط ، وفيغلب المعنى على الصورة ، والبعد ما فوق القاعدة النحوية هو تجاوز ظاهر المطابقة إلى أصلها المعنوي ، والنفسي ، وهنا لا تُلغى القاعدة ، بل يُعاد تأويلها في ضوء القصد الذهني .

ـ ثانيا : السياق عامل مفسر للبنية :

لم يكتفِ الفارسي بربط القاعدة بالمعنى، بل جعل السياق عنصراً حاكماً في بناء القاعدة النحوية ، وتوجيهها ، فالسياق عنده ليس مجرد بيئة لفظية ، بل هو آلية تفسيرية تُحدّد موقع العناصر ، ووظائفها ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: " ويُحذف العائد إذا دل عليه المعنى ، وكان في الكلام ما يُغني عنه " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ٣ / ٢٢١) ، ويُفهم من هذا القول أن الفارسي يُقرّ بحذف العائد الموصولي إذا كان السياق كافياً لتفسيره ، وهو ما يعكس اعتماداً واضحاً على القرائن السياقية في توجيه البنية ، فالحذف عنده ليس ناتجاً عن القاعدة الصورية ، بل عن فهم المقام الخطابي ، والوعي بالمعنى ، والسياق هو أساس بناء القاعدة النحوية عنده ، والقاعدة تتشكل بحسب المعنى ، والسياق دون التقيد بالصورة الشكلية فقط ، أي يجيز حذف العائد إذا دلّ عليه السياق ، مما يدل على أن القاعدة عنده غير منفصلة عن البنية الخطابية .

ـ المطلب الرابع : تعدد وجوه الإعراب بوصفه تنوعاً دلالياً لا اضطراباً :

يرى أبو علي الفارسي أن اختلاف الإعراب في التراكيب لا يعني فساداً أو اضطراباً في القاعدة النحوية ، بل هو تنوّع في توجيه المعنى؛ أي أن الوجوه المختلفة تعكس نوايا المتكلم ، والتصرّف الأسلوبي في بناء الجملة ، فالمتكلم قد يختار وجهاً إعرابياً معيّناً ليُبرز معنًى مخصوص ، دون أن يكون الوجه الآخر خطأ ، وهذه الرؤية تمثّل نقلة فكرية في النحو العربي عند الفارسي ؛ لأن النحاة قبله كانوا يرون في اختلاف الإعراب اضطراباً يحتاج إلى ترجيح وجه واحد (صحيح) ، في حين الفارسي وسّع دائرة الصواب لتشمل أكثر من وجه متى كان كلّ وجه له مسوّغ معنوي ، وسياقي ، وهو يرى أيضا أن اختلاف الإعراب لا يعني خطأ أو اضطراباً ، بل يعكس تعدداً دلالياً يتيح فهم النصوص وفق معانيها المختلفة ، وهذه الرؤية تعكس إبداعاً في التفكير النحوي ، والتجاوز عن القواعد الجامدة عند الفارسي ، ومثال ذلك قوله تعالى : ((**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ**)) (سورة الأنعام : ١٠٩) ، إذ تُعد هذه الآية من المواضع التي كثر فيها الخلاف الإعرابي بين النحاة ، والمفسرين (ينظر : الزجاج ، ١٩٨٨ : ٢ / ٢٨٢ – ٢٨٣ و ابن مجاهد ، ١٩٨٨ : ٢٦٥)، وقد تناولها أبو علي الفارسي في (التعليقة على كتاب سيبويه) بطريقة تُبرز نظرته العميقة إلى النحو بوصفه علماً يتجاوز الصناعة اللفظية إلى الفهم الدلالي ، والسياقي (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٣٤ – ٢٣٦) ، أي " قيل في (إنها) : بالكسر على الاستئناف ، وبالفتح على أن تكون معمولة (ليُشعِركم) ، وكلا الوجهين سائغ ؛ لأن لكلٍّ وجهٍ جهةً من المعنى ، فالكسر على معنى: وما يدريكم الأمرُ؟ إنها إذا جاءت لا يؤمنون ، والفتح على معنى: وما يدريكم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون،

أي: ما يعلمكم بكونهم لا يؤمنون " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٣٥ – ٢٣٦) ، الفارسي هنا لا يرجّح وجهاً واحداً مثلما يفعل بعض النحاة، بل يعترف بسلامة الوجهين نحوياً ، ودلالياً ، لكنه يفسّر اختلاف حركة (إنّ) على أنه اختلاف في الزاوية الذهنية للفهم ، لا في صحة القاعدة ، والمعنى المقصود هنا يفيد جملة مستقلة تبيّن الحقيقة بعد الاستفهام ، والتوجيه النحوي ، فهنا استئناف بياني ، وتوجيه الإعراب لكسر (إنَّها) ، وأيضا يكون المعنى المقصود يفيد توجيه العلم نحو الحدث ، أي (ما يعلمكم بكونهم لا يؤمنون) ، والتوجيه النحوي مفعول لـ (يُشعِركم) ، ووجه الإعراب الفتح (أنَّها) ، عبّر الفارسي عن ذلك بقوله: " لكلٍّ وجهٍ جهة من المعنى، ولا اضطراب بينهما ؛ لأنهما راجعان إلى اختلاف النية في الخبر" (الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٣٦) ، والظاهر ما فوق القاعدة النحوية اختيار الكسر أو الفتح يعود إلى النية التواصلية ، أي بمعنى هل يريد المتكلم الإخبار أم بيان السبب ؟ ، وهذا الجانب يمثل النية الذهنية للمتكلم ، ولم يحصر الإعراب في وجه واحد أيضا ، بل فتح باب التعدد بوصفه انعكاساً لتعدد المعنى ، ويمثل هذا الجانب مرونة الدلالة ، ولم يضع الخلاف في خانة الصواب والخطأ ، بل في خانة اختلاف زاويا الفهم ، وهو يمثل الجانب التحرر من منطق الترجيح القسري ، وجعل المعنى النحوي تابعاً للسياق التفسيري ، لا العكس ، وأيضا يمثل جانب الربط بين النحو ، والتفسير ، وابن جني وافق الفارسي في أن اختلاف الإعراب هو اختلاف في المعنى لا في الصحة (ينظر : ابن جني :، ١٩٥٥ : ٢ / ٣٧) ، والزمخشري رجّح الكسر على الاستئناف ، وعدّ الفتح ضعيفاً دلالياً (ينظر : الزمخشري ، ١٩٨٧ : ٢ / ٥٧ – ٥٨) ، وابن هشام ذكر الوجهين ، وذكر الوجهين ، وعنده كلاهما سائغ ، ولكل وجه معنى (ينظر : ابن هشام ، ١٩٨٧ : ١ / ١٨٩) ، وأبو علي الفارسي لم يرجّح أحد الوجهين ، بل فسّر كل وجه بوصفه جهة نظر لغوية ، وفكرية (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٣٤ – ٢٣٦) ، و في هذه الآية تتجلّى بوضوح فكرة أبي علي الفارسي في أن تعدد وجوه الإعراب هو تنوع دلالي لا اضطراب نحوي ؛ فاختلاف فتح (أنّها) ، وكسر (إنّها) ليس خلافاً نحوياً، بل تعدد في زاويا الرؤية الذهنية للمتكلم والمفسر، إذ يقرّ بجواز الكسر والفتح، ويرى أن الاختلاف يعود إلى اختلاف زاوية الفهم، لا إلى فساد أحد الوجهين ، وهنا تتحول القاعدة من معيار تصحيحي إلى أداة كشف دلالي ، وهذا من أوضح تجليات التفكير ما فوق القاعدة النحوية في فكر الفارسي ، إذ يصبح النحو وسيلة لقراءة العقل ، والمعنى ، والسياق لا مجرد ضبط لفظي .

ـ المطلب الخامس : تجلي التفكير ما فوق القاعدة النحوية في توجيه أبي علي الفارسي لدخول (لو) على الجملة الاسمية في قوله تعالى ((قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)) (سورة الإسراء : ١٠٠) :

يتجلّى التفكير ما فوق القاعدة النحوية عند أبي عليّ الفارسي في معالجته لمسألة دخول أداة الشرط (لو) على الجملة الاسمية ، وهي مسألة خالف فيها ظاهرَ القاعدة النحوية المقرّرة عند الجمهور (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ٣ / ١٢١) ، إذ تنصّ القاعدة على أنّ (لو) لا يليها إلا فعلٌ ماضٍ لفظاً أو تقديراً ؛ لأن عملها قائم على ربط شرط بجواب في زمنٍ منقطع الوقوع ، غير أنّ أبا عليّ تجاوز الظاهر من القاعدة النحوية إلى علّة القاعدة ، ومسوّغها الدلالي، فعدّ أن مقصود (لو) ليس الفعل في ذاته ؛ وإنما تحقيق معنى الشرط والامتناع ، ومن هنا أجاز أبو عليّ دخول (لو) على الجملة الاسمية ، إذا كانت مؤوّلة بالفعل أو دالّة على معنى الشرط ، وعدّ ذلك من الاتساع اللغوي الذي يتسع به القرآن الكريم لاستيعاب المقاصد الدلالية العليا، فالتركيب الاسمي – في نظره – ليس خللاً في بنية الجملة ، بل تحويل دلالي يجعل الجملة الاسمية في قوة الجملة الفعلية ، تحقيقاً لمقصود الأداة ؛ وبهذا التفكير العميق انتقل أبو عليّ من حرفية القاعدة إلى منطوقها العقلي ، والدلالي، أي من القاعدة إلى ما فوقها (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٣٢ – ٢٣٣) ، وهنا أبو علي لم يكتفِ بظاهر القاعدة ، بل صعد إلى مستوى أعمق ، فسأل لماذا قيل إن (لو) لا يليها إلا فعل؟ هل المنع لسبب صوري (شكلي) أم معنوي (دلالي) ؟ ثم أجاب : إنّ (لو) ؛ إنما تحتاج إلى جملةٍ تامّة تدلّ على معنى الشرط ، سواء أكانت تلك الجملة فعلية أو اسمية ، فإذا كانت الجملة الاسمية تؤدي معنى الجملة الفعلية ، فلا مانع من دخول (لو) عليها (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٣٢ – ٢٣٣) ، وهو هنا يسأل عن العلة لا الصورة ، ويجعل تحقق معنى الشرط هو المعيار ، وهذا هو ما يسمى تجلي التفكير ما فوق القاعدة النحوية ، إذ تجاوز الشكل النحوي إلى العلّة الدلالية التي من أجلها وُضعت القاعدة ، فالفارسي يرى أن المقصود من وجود الفعل بعد (لو) هو إفادة معنى الشرط ، والزمن الماضي، فإذا تحقق المعنى نفسه في الجملة الاسمية (مثل: أنتم تملكون تساوي لو ملكتم) ، فقد تحقق المقصود من القاعدة دون التقيّد بصورتها الشكلية ، وموضع (ما فوق القاعدة النحوية) تحديداً يتجلى في قول الفارسي ما معناه : (إن الجملة الاسمية في قوله تعالى (لو أنتم تملكون...) مؤولة بالفعل ؛ لأن المقصود الشرط لا الصيغة، فجاز دخول لو عليها) ، إذن تجاوز ظاهر القاعدة ((لو) مع (فعل)) إلى علّتها حققت معنى الشرط ، والدلالة على الامتناع ، وهذا هو التفكير ما فوق القاعدة النحوية عنده — أي التفكير في المبدأ الكامن وراء القاعدة ، لا في صورتها فقط ، أي أجازها ؛ لأن الجملة مؤوّلة بفعل ، ونقل الحكم من الشكل إلى المعنى؛ وعدّ المقصود هو تحقق معنى الشرط لا صورة الفعل ، وقد وافقه في هذا التوجيه عدد من النحاة المتأخرين ، منهم

ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) (ينظر : ابن هشام ، ١٩٨٧ : ١ / ٣٦٨) ، والرضيّ في كتابه (شرح الكافية) (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢ / ٣١٣) ، إذ رأيا أن دخول (لو) على الجملة الاسمية لا يُعاب إذا كانت تفيد معنى الفعل في حين تمسّك آخرون – كالفَرّاء ، والكسائي – بظاهر القاعدة ، ورأوا أن في مثل هذا التركيب حذفاً مقدَّراً للفعل (ينظر : المرادي ، ١٩٩٣ : ٢٧٨)، والزمخشري ذهب إلى أن (أنتم تملكون) جملة اسمية ، ووروردها بعد (لو) ليس على الأصل ؛ وإنما هو من باب الاتساع المجاز؛ لأن (أنتم تملكون) في قوة (لو ملكتم) ، فحُمِلت الجملة الاسمية على معنى الفعل (الزمخشري ، ١٩٨٧ : ٢ / ٥٦٥) ، وبهذا تكون الخلاصة النحوية على وفق تفكير الفارسي ، وتحليله النحوي

• دخول (لو) على الجملة الاسمية جائز إذا كانت مؤوّلة بالفعل.

• في الآية، (أنتم تملكون) تساوي (لو ملكتم) .

• والآية يُستشهد بها لإثبات مرونة (لو) في عملها بين الجملتين الفعلية ، والاسمية.

• وهذا التوجيه عند أبي عليّ يُعدّ من تجليات التفكير ما فوق القاعدة النحوية ؛ لأنه تجاوز الظاهر (شرط مع فعل) إلى علّة الجواز في المعنى ، والدلالة.

وهكذا يظهر هنا موقف الفارسي ، إذ مارس تفكيراً ما فوق قالقاعدة النحوية ، إذ لم يقف عند حدود الصورة الشكلية للجملة ، بل بحث في العلّة الذهنية ، والمعنى السياقي الذي من أجله وُضعت القاعدة النحوية ، فوسّع دلالتها بما يتفق مع المقصد البلاغي للنص ، لا مع القياس النحوي الجامد .

ـ المطلب السادس : تأنيث المذكر بالحمل على المعنى بين القاعدة والضرورة الشعرية عند أبي علي الفارسي :

من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ ، وحمله على معناه ، وذكره ابن جني بقوله " الحمل على المعنى بحر لا يُنكش ، ولا يُفتج ، ولا يؤبى ، ولا يُغرض ، ولا يُغضغض ، وقد أرينا وجهه ، ووكلنا الحال الى قوة النظر ، وملاطفة التأوّل " (ابن جني ، ١٩٥٥ : ٢ / ٤٣٧) ، ومن هنا النحاة اختلفوا في الحمل على اللفظ ، والمعنى في أحكام التذكير والتأنيث ، وهل يُكتفى بظاهر اللفظ لكونه أصل القاعدة اللغوية ، أو يُتجاوز إليه مراعاةً للدلالة المقصودة في ذهن المتلقي ، والمتكلم (ينظر :سيبويه ، ١٩٨٨ : ٣ / ٥٦١ – ٥٦٣، ابن السراج ، (د.ت) : ٣ / ٤٧٦، الانباري ، ١٩٨١ : ١ / ٤٠٥ – ٤٠٧ ، المرادي ، ٢٠٠٨ : ٣ / ١٣١٩ – ١٣٢٠، و البغدادي ، ١٩٩٧ : ٧ / ٣٩٤) ، وأبو علي الفارسي مثّل اتجاهاً معتدلاً في هذه المسألة ، إذ لم يقتصر الحمل على المعنى في إطار الضرورة الشعرية فقط (ينظر : الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٨٧ – ٨٨) ، والذي ذهب إليه بعض النحاة ، بل مازَ بين مواضع يسوغ فيها ذلك في الاستعمال اللغوي ، ومواضع لا يُلجأ إليها إلا اضطراراً ، فذهب بعض من النحاة إلى أن التذكير والتأنيث تابعان للفظ لا للمعنى ، وأن الخروج عن ذلك لا يُقبل إلا في أضيق الاستعمال، وغالباً ما يُعلّل بالضرورة الشعرية ، صوناً للقاعدة اللغوية من الاضطراب (ينظر : الجوزية ، ١٩٥٤ : ٢ / ٨٢٩ – ٨٣٢، ابن مالك ، ١٩٨٢ : ٣ / ١٦٦٤ – ١٦٦٥، و الفارضي ، ٢٠١٨ : ٤ / ٩٩)، وعلى هذا الاتجاه يُعَدّ تأنيث المذكر خروجاً عن الأصل لا يُسوَّغ إلا مع قرينة قاطعة ، وإلا عُدّ شاذاً في الاستعمال اللغوي ، غير أن أبا علي الفارسي يخالف هذا التضييق(التقييد) ، فيقرر أن الحمل على المعنى أصل معتبر في الاستعمال اللغوي ، لكنه ليس مطّرداً في جميع الأسماء على حدّ سواء ، فيجيز تأنيث المصدر المؤول في نحو (أنْ قالوا) في قوله تعالى ((**ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ**)) (سورة الأنعام : ٢٣) ، وإن كان مذكراً في اللفظ ؛ لأنه في المعنى بمنزلة (الفتنة) ، ويجيز تأنيث اسم الإبهام (ما) إذا أُريد به معنى مؤنث كـ (الحاجة) ، إلا أنه يفضل الحمل على المعنى في (ما) على غيرها من الأسماء غير المبهمة في قوله تعالى ((**وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ**)) (سورة النحل : ٧٣) ، معللاً ذلك بأن المبهمات بطبيعتها قابلة لتعدد الدلالة ، ومن ثمّ لكثرة مراعاة المعنى فيها في الاستعمال اللغوي ، وذكر أبو علي في كتابه قوله : " أنَّث (أنْ قالوا) ، وإن كان مذكراً ؛ لأنه في المعنى الفتنة، فكذلك أنث (ما) ، وإن كان مذكر اللفظ ؛ لأنه في معنى (الحاجة)، إلا أن التأنيث في (ما) ، وحملها على المعنى أحسن من حمل (أنْ قالوا) ، ونحوه من الأسماء غير المبهمة ؛ لأن المبهمة قد تحملُ على المعنى كثيرًا في غير الضرورة ، ولا يُحْمَل غيرها عليه، ألا ترى أن (ما) قد جُمِع، فعاد ضميره إليه ، كضمير الجماعة في قوله عز وجل: ((وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ)) بعد قوله ((وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا)) ، وليس ذلك في غير المبهمة ، وقد حُمِل غير المبهمة أيضًا على المعنى وجاء، إلاّ أنّه في ضرورة الشعر كقوله : **ثلاثُ شُخُوصٍ كاتِبانِ وَمُعصِر** (عمر بن أبي ربيعة ، (د.ت) : ٦٦) ، فأنث الشخوص لما كانت في المعنى نِساءً " (الفارسي ، ١٩٩٠ : ١ / ٨٧ – ٨٨) ، ويستند أبو علي في هذا الترجيح إلى الشاهد القرآني ، إذ عاد الضمير جمعاً على (ما) في قوله تعالى : ((وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ)) بعد قوله : ((وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا)) ، ومراعاةً للمعنى لا للفظ ، وهو ما يدل على أن الحمل على المعنى في المبهم ليس ضرورة شعرية ، بل

استعمال فصيح مؤيد بالنص القرآني ، أي " أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، وقد ورد به القرآن الكريم ، وفصيح الكلام منثوره ، ومنظومه ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي الحمل الثاني على اللفظ قد يكون الأول أصلا مكان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك " (ابن جني ، ١٩٥٥ : ٢ / ٤١٣)، وفي المقابل يقر أبو علي بأن هذا التوسع لا يُقاس عليه في غير المبهم ، إذ لا يُحمل الاسم المحدد الدلالة على المعنى إلا نادراً، وغالباً في سياق الضرورة الشعرية، مثلما في قول عمر بن أبي ربيعة : (**ثلاثُ شُخوصٍ كاتبانِ ومُعصِرِ**) ، إذ أُنِّث (شخوص) لما أُريد به النساء ، وهو عنده خروج تفرضه الضرورة الفنية ، لا وجهاً مطّرداً في الاستعمال ، ويُفهم من هذا أن أبا علي لا يهدم القاعدة ، ولا يطلق العنان للحمل على المعنى ، بل يعيد ضبطها بضابط دلالي تداولي ، قوامه التمييز بين المبهم ، وغير المبهم ، وبين ما يحتمله النظام اللغوي في أصل وضعه ، وما لا يُسوَّغ إلا بقرينة شعرية ؛ وبذلك تتجلى مرونة النحو عنده لا بوصفها خرقاً للقاعدة ، بل بوصفها توسعة من داخلها ، تُراعي تمثّل المعنى في الذهن دون الإخلال باستقرار النظام النحوي .

. الخاتمة :

وفي خاتمة هذا البحث يتبيّن لنا أن أبا علي الفارسي قد مارس دوراً يتجاوز مجرد الشرح أو التوضيح ، إذ انطلق في (التعليقة على كتاب سيبويه) من رؤية نظرية تأسست على ما فوق القاعدة النحوية ، إذ لم يكن يقبل القاعدة على إطلاقها ، بل يعيد النظر فيها في ضوء أسس عقلية ، وفكرية ، وأصولية ، وقد أظهر البحث أن (ما فوق القاعدة النحوية) في كتاب (التعليقة) ليس مجرد نزعة فلسفية ، بل هو منهج علمي نقدي أسهم في توجيه النحو العربي ، وتطوير أدواته الجدلية ، ودراسة ما فوق القاعدة النحوية في كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي من منظور جديد يختلف عن مقاربات الشذوذ النحوي التقليدي أو التصحيح الإعرابي ، مركزًا على المرونة ، والتوسع ، والاستثناء الإبداعي في اللغة العربية من خلال التحليل الدقيق للأمثلة القرآنية ،واللغوية التي اعتمدها الفارسي ، وتبين لنا أيضا أن كتاب التعليقة يمثل نموذجاً فريداً في التعامل مع الظواهر اللغوية التي تتجاوز القاعدة النحوية ، دون أن تفقد اللغة قواعدها الأساسية أو دقتها البلاغية ، ومناقشة ، ومقارنة مع آراء سيبويه ، وابن جني ، وابن مالك ، والزمخشري ، وابتكار الفارسي في توسيع الفهم النحوي ، وإثراء دراسة اللغة العربية ، ما يفتح آفاقاً جديدة لدراسات النحو العربي المعاصر، وهو ما يجعل دراسة هذه الظاهرة مدخلاً لتجديد النظر في الدرس النحوي المعاصر ، وقد كشف البحث أيضاً أن التفكير ما فوق القاعدة النحوية عنده يتمثل في مساءلة الحكم ، وربطه بالقصد الذهني، والسياق التداولي، والوظيفة الدلالية ، ويمثل هذا الاتجاه جسراً بين النحو التراثي ، والنحو الوظيفي الحديث ، ويؤسس لإعادة قراءة التراث النحوي بوصفه فكراً معرفياً لا مجرد منظومة قواعد ، وتؤكد نتائج البحث أيضا على أن دراسة ما فوق القاعدة النحوية لا تهدف إلى تصحيح الإعراب أو التشكيك في قواعد اللغة ، بل إلى فهم مرونة النحو ، وتعدد أشكال التعبير في التراث العربي ، ويأمل هذا البحث أن يشكل قاعدة معرفية يمكن استثمارها في الدراسات اللغوية المستقبلية ، وخاصة في تحليل النصوص القرآنية الكريمة ، والأدبية ، مع التركيز على الابتكار اللغوي دون الخروج عن الإطار النحوي العام .

. المصادر والمراجع :

. القرآن الكريم .

. ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري ، (د.ت) ، لسان العرب ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة .

. إبراهيم ، عبد العليم ، ١٩٦٩ ، النحو الوظيفي ، دار المعارف ، القاهرة .

. ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ، (د.ت) ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

. ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، أبو الفتح عثمان ، ١٩٥٥، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثالثة .

. ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد ، ١٩٧٨ ، وفيات الاعيان و انباء ابناء الزمان ، تحقيق : احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

. ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ١٩٨٢ ، شرح الكافية الشافية ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .

. ابن مجاهد ، أبو بكر احمد بن موسى ، ١٩٨٨ ، السبعة في القراءات ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة – مصر ، الطعة الثانية

. ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ، ١٩٧٨ ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .

. أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، ١٩٩٠ ، التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي .

. الاستراباذي ، محمد بن الحسن ، ١٩٧٥ ، شرح الكافية في النحو ، عالم الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

. الأنباري ، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، ١٩٨٥ ، نزهة الالباب في طبقات الأدباء ، تحقيق : ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الاردن، الطبعة الثالثة .

. الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ، ١٩٥٧ ، الإغراب في جدل الإعراب , ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية .

. الأنباري ، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان ، ١٩٨١ ، المذكر والمؤنث ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث .

. الأنباري ، كمال الدين، أبو البركات ، ٢٠٠٧ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد , بإشراف ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، لبنان – بيروت ، الطبعة الثانية .

. البغدادي (ت ١٣٩٩ هـ) ، إسماعيل بن محمد أمين ، (د.ت) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، عُني بتصحيحه على طبعة المؤلَّف : محمد شرف الدين والمعلم رفعت بيلكه الكليسي ، د.ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان .

. البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، ١٩٩٧ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الرابعة .

. الجرجاني ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي ، ٢٠٠٣ ، التعريفات ، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية .

. الجرجاني ، عبد القاهر ، ٢٠٠٧ ، دلائل الاعجاز في علم المعاني ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فائز الداية , دار الفكر , سوريا – دمشق , الطبعة الأولى .

. جواد ، مصطفى ، ١٩٦٨ ، دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ، مطبعة اسعد ، بغداد .

. الجوزية ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ، ١٩٥٤ ، تحقيق : محمد بن عوض بن محمد السهلي ، فريق رابطة النساخ برعاية (مركز النخب العلمية) .

. حسان ، تمام ، ٢٠٠٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، الطبعة الخامسة .

. خان ، محمد ، ٢٠١٢ ، أصول النحو العربي ، مطبعة جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

. خليفة ، بوجادي ، ٢٠١٢ ، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ، بيت الحكمة ، الجزائر ، الطبعة الثانية .

. الراجحي ، عبده ، ١٩٧٩ ، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان .

. الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سه ، ١٩٨٨ ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى

. الزجاجي ، أبو القاسم ، ١٩٥٩ ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك , دار العروبة مصر – القاهرة .

. الزمخشري ، محمود بن عمر جار الله ، ١٩٨٧ ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت ، الطبعة الثالثة .

. سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر ، ١٩٨٨ ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة .

. السيوطي ، ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (د.ت) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان .

. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (د.ت) ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني ، دار المؤمن ، لبنان – بيروت .

. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ٢٠١٠ ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق وتعليق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، مكتبة الآداب ، مصر – القاهرة ، الطبعة الرابعة .

. عاشور – الحوامدة ، راتب قاسم – محمد فؤاد ، ٢٠٠٣ ، اساليب تدريس اللغة العربية بين النظرية والتطبيق ، دار عمان .

. عبد التواب ، رمضان ، ١٩٩٧ ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة .

. عبد التواب ، رمضان ، ١٩٩٩ ، فصول في فقه العربية ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، الطبعة السادسة .

. عبد الرحمان ، الحاج صالح ، ٢٠١٢ ، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ، ضمن كتاب بحوث ودراسات في علوم اللسان ، موفم للنشر ، الجزائر .

. عمر بن أبي ربيعة ، (د.ت) ، ديوان ، دار القلم ، بيروت – لبنان .

. عوض ، أحمد عبده ، ٢٠٠٠ ، في فضل اللغة العربية تعلما وتحدثا والتزاما معالجة قرآنية ونبوية وتراثية ، مركز الكتاب للنشر ، الطبعة الأولى

. الفارضي ، شمس الدين محمد ، ٢٠١٨ ، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك ، تحقيق : أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب ، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى .

. الفهري ، عبد القادر الفاسي ، ١٩٩٣ ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية لـ دعبد القادر ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، الطبعة الثالثة .

. القفطي ، علي بن يوسف القفطي جمال الدين أبو الحسن ، ١٩٨٦ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، دار الفكر العربي . القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، الطبعة الأولى .

. اللبدي ، محمد سمير نجيب ، ١٩٨٥ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، الطبعة الأولى .

. المتوكل ، أحمد ، ٢٠٠٦ ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد ، دار الأمان ، الرباط ، الطبعة الأولى .

. محمد ، حماسة عبد اللطيف ، ٢٠٠٠ ، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

. المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ، ٢٠٠٨ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى .